

إشكالية توجه المصارف الإسلامية للتمويل بصيغ المربحات على حساب صيغ
الاستثمار-دراسة حالة بنك البركة الجزائري للفترة 2012-2019

The problematic of Islamic banks orientation of financing in
murabaha forms at the expense of investment forms
A case study of the Algerian Al-Baraka bank
for the period 2012-2019

عزوز أحمد^{*1}

¹ جامعة البويرة (الجزائر)، a.azzouz@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 2022/03/02

تاريخ القبول: 2022/02/04

تاريخ الاستلام: 2021/12/11

مستخلص:

Abstract :

This study is concerned with the problematic analysis of the direction of the Algerian Al-Barakah bank towards financing in terms of profit at the expense of investment forms, which is a radical difference from the thinking of the first founders of Islamic banks based on investment mediation rather than financial mediation through musharaka and mudaraba contracts.

Based on the indicators that showed the reality practices, what is in practice Is the predominance of the logic of the debt on the logic of investment. to avoid risks that happened from other forms, in addition to the guaranteed profits in Murabaha forms with the lowest risks and cost.

Keywords: debt financing forms: forms of investment: Islamic finance forms: the Algerian Al-Baraka Bank.

JEL Classification: G21 ; G24 ; G28

تهتم هذه الدراسة بتحليل إشكالية توجه بنك البركة الجزائري نحو التمويل بصيغ المربحات على حساب صيغ الاستثمار، وهو ما يشكل اختلافاً جذرياً عن فكر المؤسسين الأوائل للمصارف الإسلامية القائم على الوساطة الاستثمارية بدل الوساطة المالية من خلال عقود المشاركة والمضاربة.

وقد خلّصت الدراسة بناء على المؤشرات التي رصدت واقع الممارسات العملية، أن ما هو معمول به في الواقع العملي هو تغليب منطق المداينة على منطق الاستثمار، وذلك تفادياً للمخاطر التي قد تترتب على الصيغ الأخرى. بالإضافة إلى الأرباح المضمونة في صيغ المربحات بأقل مخاطرة وبأدنى تكلفة.

الكلمات المفتاحية: صيغ المداينة؛ صيغ الاستثمار؛ صيغ التمويل الإسلامي؛ بنك البركة الجزائري.

تصنيفات JEL: G28 ; G24 ; G21

مقدمة

تقوم فلسفة المصارف الإسلامية على مبدأ عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعتاء، فهي تقوم بقبول الودائع المعروفة في البنوك التقليدية دون استخدام سعر الفائدة كعامل تعويض للمودعين، وإنما تستبدلها بحصة من الربح، كما تعمل المصارف الإسلامية على توظيف هذه الودائع في المجالات التي تجيزها الشريعة الإسلامية، من خلال أساليب مشروعة أيضاً، إضافة إلى ممارستها للخدمات المصرفية المنضبطة في إطار العقود الشرعية.

لكن الملاحظ أن واقع الممارسة الميدانية للمصارف الإسلامية واجهت عدة صعوبات في التوفيق بين متطلبات العمليات البنكية التنظيمية و التجارية و القانونية و الضوابط الشرعية التي يجب على هذه المؤسسات التقيد بها في مزاولة أنشطتها، و لقد حاولت هذه البنوك في بداية نشأتها ترجمة المبادئ الأساسية التي قامت عليها عبر التركيز على صيغ التمويل بالمشاركة دون غيرها، ولكنها سرعان ما انحازت عن هذا التوجه نحو صيغ التمويل بالمداينة، مما جعلها بعيدة عن الوفاء بالغرض الذي وجدت من أجله وهو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة في إطار الضوابط الشرعية، وبنك البركة الجزائري كغيره من المصارف الإسلامية يواجه مجموعة من المعوقات تجعل صيغ التمويل عن طريق المشاركات أكثر مخاطرة وهذا راجع إلى البيئة المصرفية الربوية التي يعمل فيها في ظل غياب الدعم المؤسسي و القانوني الذي يضبط عمليات هذا النوع من التمويل، لذلك فقد حلت الوساطة المالية محل الوساطة الاستثمارية، و باتت مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية أمراً يكاد يكون غائباً، و مساهمتها في تحقيق التنمية الاجتماعية أقرب للجمود بل و التراجع، بينما مساهمتها في تحقيق التكافل الاجتماعي أصبحت رمزية لتحسين صورة و سمعة المصرف اتجاه الزبائن و المجتمع ككل.

الإشكالية: هل يجب على البنوك الإسلامية التوجه نحو القيام بوظيفة الوساطة المالية (جمع الودائع- تمويل الاستثمارات بصيغ المضاربة و المشاركة) حسب الفكر التنظيمي للمؤسسين، أم أنها تبقى مجرد مؤسسات مالية تجارية تسعى لتحقيق الربح دون مخاطرة عن طريق صيغ المدائنة (المربحات)؟

فرضية الدراسة: تفترض هذه الدراسة أن ما هو معمول به في الواقع العملي للبنوك الإسلامية من تغليب منطق المدائنة (المربحات) على منطق الاستثمار (المشاركة و المضاربة و صيغ الاستثمار الفلاحي) حيث يعتمد البنك على المربحة كصيغة أساسية في تمويلاته و بهذا يكون البنك قد رسم لنفسه تصوراً آخر بعيداً تماماً عن تصور نموذج البنوك الإسلامية القائم على المشاركة في الربح و الخسارة، باعتداده على صيغ قائمة على المديونية، حتى وإن كانت هذه

الصيغ تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية لكنها لا تتوافق مع الهدف من إنشاء البنك الإسلامي المتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الوطني.
أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تجربة المصرفية الإسلامية التي انحرفت في التطبيق العملي عن النموذج النظري المفترض لها من حيث الأهمية النسبية للصيغ الاستثمارية التي اعتمدت عليها هذه المصارف لتوظيف مواردها المالية. فبدلاً من اعتماد هذه المصارف بصورة أساسية على أسلوب المشاركة، والذي يعكس أكثر من غيره الطبيعة الاستثمارية الخاصة للمصارف الإسلامية، والذي يمتلك قدرة أكبر لتحقيق أهدافها التنموية وجد أنها قد فضلت عليه أسلوب المريحة و التورق المصرفي المنظم حيث اعتمدت عليه بصورة رئيسة في توظيف استثماراتها وكان من نتيجة ذلك عدم قدرة هذه المصارف على الوفاء بكثير من مسؤولياتها، وعجزها عن تحقيق أهدافها التنموية المأمولة.

منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي من خلال الكشف عن الممارسات العملية للمصارف الإسلامية عن طريق عرض التقارير السنوية للبنك و معرفة حجم التمويلات المخصصة لكل جانب من جوانب الدراسة (صيغ المداينة، صيغ الاستثمار).

مخطط الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى جزئين عالجتنا من خلالهما موضوع الأشكالية وفق المحاور التالية:

المحور الأول : تحليل تجربة بنك البركة الجزائري؛

المحور الثاني : الجوانب المختلفة لهيمنة صيغ المربحات على صيغ الاستثمار؛

1. تحليل تجربة بنك البركة الجزائري:

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام و خاص)، تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، أما في ما يخص المساهمين، فهما بنك الفلاحة و التنمية الريفية (الجزائر) و مجموعة البركة المصرفية (البحرين). وقد تم رفع رأس مال البنك عدة مرات كان آخرها سنة 2017 إلى 15 مليار دج، حيث يقسم الهيكل المالي للمصرف بين مجموعة البركة المصرفية بنسبة 55,90% وبنك الفلاحة و التنمية الريفية بنسبة 44,10%، وهو شركة مساهمة خاضعة لأحكام القانون رقم 11-03 المؤرخ في 26\08\2003 المتعلق بالنقد والقرض، مقرها الاجتماعي بن عكنون، الجزائر (بنك البركة الجزائري، 2021).

1.1 حصة بنك البركة الجزائري في السوق المصرفي:

تمّ تحديد قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة إلى غاية 2 جانفي 2018 بموجب مقرر رقم 01-18 مؤرخ في 2 يناير 2018م (الجريدة الرسمية، العدد4، 2018)، حيث يتشكل النظام المصرفي من 29 مصرف و مؤسسة مالية موزعة حسب الجدول الموالي: (تقرير بنك الجزائر، 2017، صفحة 68)

الجدول رقم (1): تركيبة النظام المصرفي الجزائري إلى غاية 2018م

مصرف/ مؤسسة مالية	عمومية	خاصة	الإجمالي
مصارف	06	14	20
مؤسسة مالية	02	01	03
شركة تأجير	03	02	05
تعاضدية	01	00	01
المجموع	12	17	29

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2017م، ص68.

بينما شبكة فروع المصارف العمومية و الخاصة فنلاحظ هيمنة المصارف العمومية على الساحة المصرفية الجزائرية، من خلال أهمية شبكاتها ووكالاتها الموزعة على نطاق واسع، إلا أن كثافة شبكة وكالات المصارف الخاصة خلال السنوات الأخيرة توسعت بشكل بارز لتمثل ما يقارب ربع شبكات الوكالات المصرفية، وما يعاب على وكالات المصارف الخاصة أنها تتموقع في شمال البلاد، بينما تغطي شبكات وكالات المصارف العمومية كامل التراب الوطني، والجدول الموالي يبين تطور الوكالات المصرفية للمصارف العمومية و الخاصة (تقارير بنك الجزائر، 2008، 2017):

الجدول رقم (2): وكالات المصارف العمومية و الخاصة

السنوات	المصارف العمومية	المصارف الخاصة
2008	1057	244
2010	1077	290
2012	1091	301
2014	1113	325
2016	1134	355
2017	1145	364

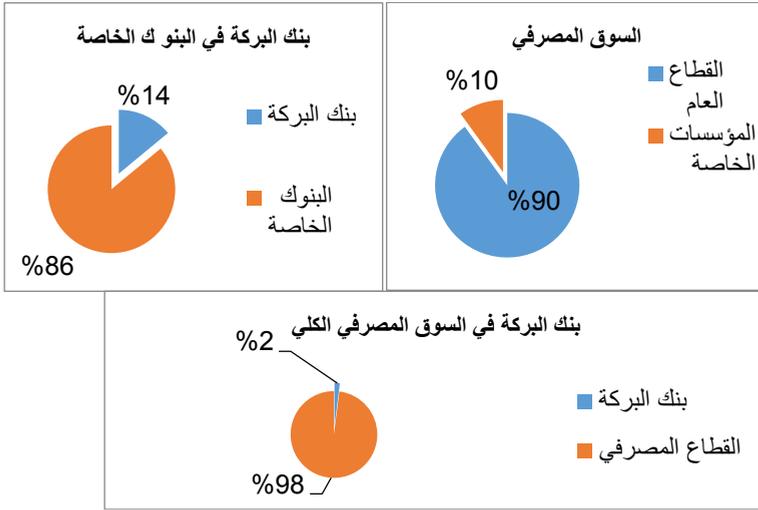
المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر، 2008-2018م.

مع العلم أن تعداد المصارف الإسلامية حول العالم وصل إلى 505 مصرف و حوالي 30 ألف فرع في 69 دولة (report RIFD, 2018, p. 14) و يبلغ حجم أصول المصارف الإسلامية 1765,8 مليار دولار (Report IFSB, July 2020, p. 12)، حيث تمثل أكبر نسبة مساهمة في الصناعة المالية الإسلامية بحجم يقارب أكثر من ثلثي حجم الصناعة المالية

الإسلامية، ويرجع الفضل لها في تقديم البديل الفعلي للمصرفية التقليدية القائمة أساسا على القرض بفائدة.

و يمكن توضيح الحصة السوقية لبنك البركة في النظام المصرفي الجزائري إلى غاية نهاية 2018م من خلال الأشكال البيانية التالية:

الشكل رقم 1: حصة بنك البركة في السوق المصرفي الجزائري



المصدر: بنك البركة الجزائري، 27 عام من الحضور و التميز، وثيقة مقدمة من طرف بنك البركة، 2018 م، ص 16.

2.1 وضعية الأداء العام للبنك:

الجدول رقم 3 : ملخص الوضعية المالية للبنك

الوحدة : مليون دج

السنوات	الموجودات	حقوق الملكية	التمويلات	الودائع	الدخل التشغيلي	النتائج الصافي
2012	150 788	22 111	57 891	116 514	8 286	4190
2013	157 073	22 965	63 354	125 435	7 760	4092
2014	162 773	23 810	80 887	131 177	7 473	4306
2015	193 573	23 463	96 453	154 562	7 818	4108
2016	210 344	24 312	110 711	170 137	8 539	3984
2017	248 633	24 546	139 677	207 891	8 668	3548
2018	270 996	27 429	156 460	223 995	11 850	5167
2019	261568	30704	154600	213500	13290	6333

المصدر: بنك البركة الجزائري، تقارير النشاط السنوي، للفترة 2012-2019 م.

يمكن تحليل الوضعية المالية للبنك من خلال الملاحظات الأساسية المقدمة من طرف كل من الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) ومؤشر (Dow Jones) للتصنيف ومؤشر (standard and boor's)، حيث جاءت الملاحظات حول مجموعة البركة المصرفية ككل كما يلي (تحسن واضح في نمو الأعمال و الربحية، جودة الأصول أعلى من نظراء المجموعة، نسب كفاية رأس المال أعلى من المستوى الأدنى المطلوب، تكيف المجموعة مع المخاطر بشكل عام يعتبر جيد، إدارة جيدة على مستوى وحدات المجموعة لضمان تغطية السيولة على المدى القصير، والمحافظة على استقرار التمويل في المدى الطويل.

1.3 استراتيجية البنك:

هناك تطور ملحوظ في الخدمات المقدمة من طرف البنك وهذا راجع إلى الاستراتيجية المعتمدة والتي تشمل شتى المجالات، فنجد مثلا عدد الموظفين في البنك فقد كان عدد الموظفين في سنة 2007 م 628 موظف، ووصل سنة 2013م إلى 908 موظف، وبلغ عددهم مع نهاية سنة 2017م إلى 938 موظف، والجدول الموالي يبين مختلف المشاريع المخطط لها للسنوات القادمة:

الجدول رقم 4 : استراتيجية البنك انطلاقا من عام 2019 م

استراتيجية البنك بداية من عام 2019 م	
<ul style="list-style-type: none"> - تعزيز حقوق الملكية. - تحسين الحصوص السوقية وتعزيز مركز الريادة. - مواصلة تطوير التكنولوجيا المعلوماتية و التحول الرقمي. - تنوع محفظة الزبائن بين القطاعات الثلاث (شركات، مهنيين، خواص). 	<p>رؤية البنك خلال خمس سنوات القادمة</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تخصيص فضاءات في كل وكالة خاصة بالمعاملات البنكية عن بعد. - فتح الوكالة الرقمية. - اعتماد نظام التسيير الإلكتروني للوثائق la GED . - تطبيق منظومة مكافحة تبيض الأموال SIRON . - انشاء مركز الاصغاء والاستعلامات عن طريق الهاتف Call centre. 	<p>مشاريع على المدى القريب</p>
<ul style="list-style-type: none"> - تمويل العقارات في إطار البرنامج الحكومي الخاص بالسكن العمومي الترقوي LPP. - تطوير الدفع عن طريق الانترنت (بطاقة فيزا GOLD Platinum ، بطاقة شركات Corporate، الإمضاء على اتفاقية مع كبار المتعاملين بالفوترة Webmarchand ، إمداد التجار بأجهزة الدفع الإلكتروني TPE). - وضع منظومة جديدة تسمح للعملاء التواصل مع البنك عن طريق 	<p>منتجات جديدة لعام 2019م</p>

<p>الرسائل القصيرة (SMS-Banking)، وإطلاق الخدمة البنكية عن طريق الهاتف النقال (Mobile-Banking).</p>	
<p>- اعتماد مؤسسة التكوين بأموال وقفية ودخولها مرحلة الاستغلال، لاسيما مركز التكوين المتخصص في الصيرفة الاسلامية بالجزائر IRFFI. - منح فرص لعدة مؤسسات صغيرة في إطار القرض المصغر. - منح و تسيير القروض الحسنة وقروض الزكاة. - دعم و التبرع للعديد من المنظمات و الأشخاص المعوزة. - إطلاق عملية قفة رمضان و مطاعم الرحمة. - تكفل إطارات البنك بالعديد من المتريصين من مختلف المدارس و المعاهد لإعداد مذكرة التخرج. - رعاية مختلف التظاهرات الاقتصادية و التربوية و الدينية.</p>	<p>مشاريع المسؤولية الاجتماعية</p>

المصدر: بنك البركة الجزائري، 27 عام من الحضور و التميز، مرجع سابق، ص ص 25-30.

2. الجوانب المختلفة لهيمنة صيغ المربحات على صيغ الاستثمار في بنك البركة

الجزائري

حاولت البنوك الاسلامية عامة و بنك البركة بصفة خاصة في بداية إنشائه ترجمة المبادئ الأساسية التي قامت عليها عبر التركيز على صيغ التمويل بالمشاركة دون غيرها. ولكنها سرعان ما أحجمت عن هذا التوجه لتضافر جملة من العوامل الموضوعية و الذاتية في بعض الأحيان و استبدلت هذه الصيغ بأساليب التمويل القائمة على المدائنة.

1.2 الأهمية النسبية لصيغ المدائنة مقارنة بصيغ الاستثمار

يقوم بنك البركة الجزائري بتطبيق عقد المضاربة في جانب الإيداع حيث يقوم البنك باستقطاب الودائع لأجل المخصصة للاستثمار على أساس المشاركة في الربح والخسارة مع المودعين، غير أن البنك اكتفى بصيغ المديونية في جانب التمويل، وهو ما توضحه بنود العقد في حالة الإيداع وفي حالة التمويل.

2.2 في حالة الإيداع:

يتم استقطاب المدخرات في البنوك الإسلامية عبر حسابات تربطها بأصحابها نوعين من العقود:

- عقد القرض بالنسبة للحسابات الجارية و التي لا تدرأي عائد على أصحابها و بالمقابل فهي مضمونة الدفع أي أنها تحت ضمان البنك .
- عقد مضاربة بالنسبة للحسابات الآجلة و حسابات التوفير و التي تشارك في نتائج عمليات التمويل و الاستثمار مقابل قبول أصحابها من حيث المبدأ احتمال الخسارة

إن حدثت و تسمى هذه الحسابات بحسابات الاستثمار و تنقسم إلى نوعين (ناصر 2008، ص 6):

- حسابات الاستثمار المشترك أو غير المخصص و التي يفوض أصحابها البنك لتوظيفها في تمويل الاقتصاد مقابل حصة من الأرباح.

- حسابات الاستثمار المخصص و هي التي تنص عقودها على المشاريع التي يرغب أصحابها أن يستثمر البنك أرصدهم فيها .

3.2 في حالة التمويل :

يقوم البنك الإسلامي بتمويل النشاط الاقتصادي في جانبي العرض (المؤسسات) أو الطلب (المستهلكون أو الأفراد) عبر أسلوبيين:

- البيوع الأجلة بمختلف صيغها من مرابحة و سلم و إستصناع و إيجار و مشتقاتها المتنوعة.

- المشاركات بصورها المتعددة من مضاربة و شركة و مزارعة و مساقاة و مغارسة و غيرها.

هذا نظريا عند فكر المؤسسين لكن المتبع للتطبيق العملي لهذه الصيغ يلاحظ

اختلاف بين الفكر التنظيري و الواقع العملي، والجدول الموالي يبين صيغ التمويل الاسلامي المعتمدة من قبل بنك البركة:

الجدول رقم 5 : صيغ التمويل الاسلامي لدى بنك البركة الجزائري

نوع التمويل	اسم العملية التمويلية	المفهوم الاسلامي لها
تمويل الاستغلال	تمويل المواد الأولية و النصف المصنعة	المرابحة / السلم
	تمويل السلع الموجهة لإعادة البيع	المرابحة / السلم
	تمويل الذمم	المرابحة / السلم
	تمويل ما قبل التصدير	المرابحة / السلم
تمويل الاستثمارات	التمويل التقليدي للاستثمارات	مرابحة/استصناع/مرابحة/سلم
	التمويل التأجيري	الإجارة
تمويل السيارات	تمويل السيارات السياحية	مرابحة
	تمويل السيارات النفعية	مرابحة/إجارة
تمويل التجهيزات	تمويل التجهيزات المهنية	مرابحة/إجارة
تمويل الإسكان	تمويل السكن الجديد	مرابحة/إجارة
	تمويل السكن القديم	مرابحة/إجارة
	تمويل البناء الذاتي للسكن	مرابحة/إجارة

استصناع	تمويل التوسع	
استصناع	تمويل الاصلاحات المنزلية	

المصدر: كمال رزقي، تقييم تجربة البنوك الاسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي حول "التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الاسلامية" الخرطوم، 6-5 أفريل 2012م، ص 25.

من خلال قراءة سريعة للجدول السابق يتضح مدى انحراف بنك البركة الجزائري نحو اعتماد صيغ المداينة على حساب الصيغ القائمة على المشاركة في الربح والخسارة، على الرغم من أن عقود المشاركة أكثر قدرة على تجميع الأرصدة النقدية للاستثمار، من خلال التزامها بمبادئ و أحكام الشريعة الاسلامية، و أكثر قدرة على توفير مناصب الشغل وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ككل (رزقي، 2012، صفحة 25).

4.2 صيغ المداينة:

وتتمثل في البيوع الآجلة بمختلف صيغها من مرابحة و سلم و استصناع و إيجار و مشتقاتها المتنوعة، مع العلم أن الجدول يبين نسبة التمويل بالصيغ إلى إجمالي التمويل، حيث أن إجمالي التمويل يتوزع بين نسبة التمويل بالصيغ والذي بلغ 46% و نسبة التمويلات بالتوقيع و المتمثلة في الاعتمادات المستندية و الكفالات بنسبة 54%، و الجدول الموالي يبين قيمة ونسبة التمويل بالصيغ إلى إجمالي التمويلات:

الجدول رقم 6 : نسبة التمويل بصيغ المداينة

الوحدة : مليون دج

السنوات	2012	2013	2016	2017	2018	2019
مرابحة	53384	48791	65923	72110	61124	60457
نسبة % (*)	79,1	70,40	65,50	56,45	55,35	54,15
إيجار	5780	14885	24007	43059	47540	48350
نسبة %	08,58	21,41	23,86	32,26	34,16	35,20
سلم	8095	5517	10390	15769	14456	14760
نسبة %	12,01	07,96	10,32	11,29	10,35	10,85
استصناع	104	103	185	195	203	198
نسبة %	0,15	0,14	0,18	0,14	0,14	0,14

المصدر : بنك البركة الجزائري ،تقارير النشاط السنوي، للفترة 2012-2019 م.

(*) النسبة المئوية تحسب نسبة إلى إجمالي التمويل بالصيغ التمويلية (صيغ المداينة و صيغ الاستثمار) وليس إلى إجمالي تمويلات البنك.

نلاحظ من الجدول أنه تم اعتماد سنوات للدراسة دون غيرها وهذا راجع إلى التغير الطفيف الحاصل من سنة لأخرى لذا ركزنا على السنوات التي عرفت قفزة واضحة في البيانات، كما يرجع السبب إلى أن بداية اعتماد البنك لبعض الصيغ التمويلية كان في السنوات المدروسة. و الملاحظ أن التمويل بالمربحة كان له النصيب الأكبر من إجمالي الصيغ من بداية نشاط البنك بمتوسط نسبة 75 % في كل فترة الدراسة، وهذا راجع لعدة أسباب منها (تقارير النشاط السنوي، 2012-2019):

❖ أسباب تنامي بيع المربحة في بنك البركة:

-قلة مخاطر هذه العمليات بعد استيفاء الضمانات المناسبة لسداد الأقساط.
-سهولة دراسة وتنفيذ هذه العمليات مقارنة بأساليب التمويل أخرى كالمضاربة والمشاركة.

-سرعة دوران رأس المال وتحقيق الربح وتغطية حاجات متعددة لعملاء البنك.
-عدم تفضيل بعض العملاء للأنواع الأخرى من صيغ التمويل حفاظا على أسرار نشاطهم أو كشف تفاصيل عملهم لجهات خارجية مثل الضرائب وغيرها.
-تحديد مقدار الربح سلفا.

- بداية تطبيق صيغة السلم كان سنة 1993 م، أين كانت هذه الصيغة تمثل نسب ضئيلة جدا من إجمالي نسب التمويلات، بعدها أصبحت تشكل متوسط نسبة 10% من صيغ التمويل بداية من 2009 م.
- عرفت صيغة الإيجار عدم الاستقرار حيث شهدت نجاحا في فترة التسعينات بسبب انتعاش قطاع الأشغال العمومية، وفي سنة 2000 م عرفت هذه الصيغة انخفاضا بسبب خضوع عمليات التأجير للضرائب و الرسوم بعد أن كانت معفاة بناءً على قرار الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار، لتعود هذه الصيغة للانتعاش في سنة 2012 وما بعدها.
- عرف عقد الاستصناع تأخر في الانطلاق حيث لم يشرع في تطبيق هذه الصيغة إلا في سنة 1999 م، حيث شكلت هذه الصيغة نسب ضئيلة جداً رغم تضاعف المبالغ المخصصة لهذه الصيغة.

5.2 صيغ الاستثمار:

وتتمثل في المشاركات بصورها المتعددة من مضاربة و شركة و مزارعة و مساقاة و مغارسة و غيرها ،ومن الملاحظ أن البنك يطبق صيغة المشاركة فقط وعليه الجدول الموالي يبين قيمة ونسبة المشاركة إلى إجمالي التمويلات:

الجدول رقم 7 : نسبة التمويل بصيغ الاستثمار

الوحدة : مليون دج

السنوات	2012	2013	2016	2017	2018	2019
صيغة المشاركة	56	50	80	65	54	53
النسبة %	0,032	0,031	0,042	0,034	0,032	0,032

المصدر : بنك البركة الجزائري ،تقارير النشاط السنوي ،للفترة 2012-2019 م.

كان التمويل بالمشاركة في فترة التسعينات يعتمد على التمويل القصير الأجل (تمويل القطاع التجاري)، حيث اعتمدت صيغة المشاركة بشكل مقبول وصلت نسبة 40% من مجموع صيغ التمويل سنة 1994م، أما سنة 2009م تم اعتماد المشاركة من عملية واحدة قصيرة الأجل كانت موجهة لتمويل إخراج حصة تليفزيونية تمت وسددت في نفس السنة، أما في السنوات الموالية فقد تم تمويل المؤسسات المصغرة (تمويل النساء الحرفيات في منطقة العاصمة في إطار اتفاقية الشراكة مع التعاون الاسباني)، بعدها بدء التمويل بالمشاركة يتناقص تدريجيا إلى أن اندثر نهائيا، حيث توقف التمويل بالمشاركة نهائيا منذ سنة 1996 مع العلم أن المبالغ التي كانت تظهر إلى غاية سنة 2000 هي مبالغ المشاركات غير المسددة و الباقية في ذمة العملاء بعدها اختفت صيغة المشاركة تماما من ميزانية البنك حتى سنة 2008. أما التمويل بصيغ الاستثمار الأخرى (مضاربة، مزارعة، مساقاة، مغارسة) فلا وجود له (كريمة 2019، ص 5).

❖ أسباب اندثار العمل بصيغ المشاركة:

بالرغم من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمتاز بها صيغة المشاركة من توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة من خلال خلق مشاريع صغيرة ومتوسطة تساهم في خلق القيمة المضافة، وكذا خلو هذه الصيغة من الفائدة الربوية إلا أن بنك البركة لا يجذب هذه الصيغة وهذا راجع للأسباب التالية:

-عدم توفر الخبرة لدى البنك في كافة مجالات الأنشطة خاصة وأن الوكالات حديثة النشأة.

- القيود المفروضة على البنوك الإسلامية من قبل البنوك المركزية في مجال الاستثمارات طويل الأجل.

- عدم احتفاظ طالبي التمويل بسجلات تجارية معتمدة ودقيقة في تاريخهم التجاري، إما سبب ضعف المستوى التجاري أو ضعف ثقافة التوثيق.

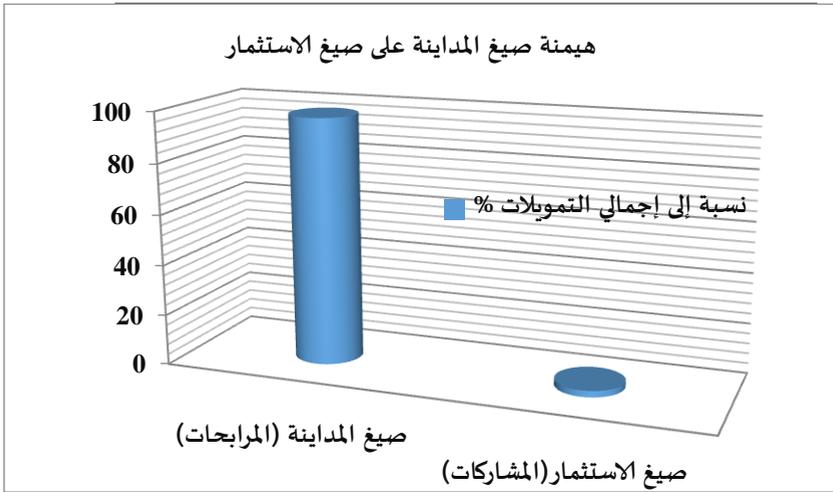
- عدم التزام الشريك بالخطة الاستثمارية المتفق عليها مع البنك فقد لوحظ أن بعض العملاء لا يقومون بتنفيذ خطوات المشروع في الأوقات الزمنية المتفق عليها، بل وجد أن بعض الشركاء ينتفعون بمال الشركة لمصالحهم الشخصية أو مشاريعهم الخاصة الخفية.

6.2 وضوح هيمنة صيغ المدائنة على صيغ الاستثمار:

من خلال بيانات الجداول السابقة يتضح هيمنة التمويل بالمدائنة على التمويل بصيغ المشاركة في الربح و الخسارة، وهذا رغم أن التمويل بالمدائنة يشجع على الاستهلاك على حساب الاستثمار الشيء الذي يحد من الدور التنموي لبنك البركة، فهو بنك يهدف إلى تحقيق الربح فقط مما يعني تشويه الرسالة التي قامت من أجلها، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 2 : حجم صيغ المدائنة مقارنة بصيغ الاستثمار نسبة إلى إجمالي

التمويلات للفترة 2012-2019 م



المصدر: بتصريف، استناداً لمعطيات الجداول السابقة.

يتضح جليا من التمثيل البياني تغلب التمويل بصيغ المدائنة على صيغ التمويل بالمشاركة، الشيء الذي يجعل البنك يتعارض مع الخصائص والوظائف الأساسية لبنك البركة الجزائري عند الإنشاء، فقد انحاز من دوره المتمثل في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية عن

طريق خلق وتوفير مشاريع عن طريق المشاركة والمضاربة، ليصير بعد ذلك مجرد بنك يسعى للمتاجرة وتحقيق الأرباح فقط ولو على حساب المعاملات الصورية.

خاتمة:

ما يمكن استنتاجه من تحليل البيانات السابقة المتعلقة بالجانب التنظيري والتأسيسي للبنوك الإسلامية وما هو معمول به في الواقع العملي هو هيمنة منطق المدائنة (المربحات) على صيغ الاستثمار (المشاركة والمضاربة وصيغ الاستثمار الفلاحي)، حيث يعتمد بنك البركة الجزائري على المربحة كصيغة أساسية في تمويلاته، وذلك تفادياً للمخاطر التي قد تترتب على الصيغ الأخرى، بالإضافة إلى الأرباح المضمونة في صيغ المربحات بأقل مخاطرة و أدنى تكلفة.

حيث أثبت الواقع أن بنك البركة الجزائري رسم لنفسه تصوراً آخر بعيداً تماماً عن تصور نموذج البنوك الإسلامية القائم على المشاركة في الربح والخسارة، باعتماده على صيغ قائمة على المديونية، حتى وإن كانت هذه الصيغ تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية لكنها لا تتوافق مع الهدف من إنشاء البنك الإسلامي المتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

نتائج:

- بعد مضي عدة عقود من عمل البنوك الإسلامية عامة و بنك البركة بصفة خاصة هجرت أفكار المؤسسين من الناحية التطبيقية، أما من الناحية التنظيرية فلا زال هناك دعاة لها يسعون لإحيائها بعد أن اندثرت.
- عند تأسيس البنوك الإسلامية كانت وظيفتها الاستثمار الحقيقي وتحقيق التنمية الاجتماعية وفق المنهج الشرعي، معتمدة على وسائله كالمضاربة و المشاركة و القرض الحسن، ولم تصمد على هذا الحال حتى انقلبت إلى التمويل بالهامش الربحي، كبيع المربحة و الاجارة و التورق و السلم، حتى وصلت نسبة التمويل بالمربحة إلى 90%.
- النهج الذي خطته البنوك الإسلامية لنفسها المبني على عقود المدائنت عرضها لانتقادات كثيرة حول عملياتها الائتمانية، بسبب الشبهات الشرعية التي قربت من المصارف الربوية، بالإضافة إلى عدم تقديم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني عند اعتمادها على صيغ المدائنة على حساب صيغ المشاركات.

- الأصل في الوساطة المالية لدى البنوك الإسلامية شاملة، بحيث تمارس النشاط التجاري، والاستثماري المباشر، ولا تقتصر على عقود المدائينات فقط التي تعمل في نطاق علاقة الدائن بالمدين، بل هي وساطة تنموية شاملة تقدم عقود ومنتجات متنوعة تلبى احتياجات الأسواق و الأفراد و المؤسسات و الأنشطة الاقتصادية ككل.
- انعدام استخدام المشاركة و المضاربة في مجال التمويل في بنك البركة الجزائري، ويرجع ذلك إلى ارتفاع مخاطرها وعدم استيعاب تطبيقها من قبل الكثير من العاملين والمتعاملين ، مع تركيز استخدامها في المساهمة في رأس مال الشركات.

توصيات:

- المتاجرة في الديون هي مصيبة البنوك الإسلامية عامة وبنك البركة الجزائري بصفة خاصة، وعلى بنك البركة أن يتجنب التعامل بالمدائينات، وأن يوسع العمل بصيغ الاستثمار و المشاركات، حتى يحافظ على سلامة مركزه المالي وعلى سمعته لدى شرائح المجتمع، وحتى يضمن التوسع و البقاء.
- على بنك البركة التوجه بالعمل بعقود المشاركة و المضاربة لما لها من دور تنموي اقتصادي يعود بالنفع على البنك و الاقتصاد الوطني، والتقليل من العقود المولدة للديون لما لها من آثار و أضرار اقتصادية كالفجوة التي تخلقها بين حركة عرض النقد وحجم الانتاج الحقيقي في الدولة.
- على بنك البركة أن يتجنب الحيل و المخارج الفقهية لشرعية عقود المدائينات، حتى لا يقع في المعاملة بالأنشطة الصورية التي تكاد تعصف به، فعليه أن يبيع بيعاً فعلياً لا شكلياً تحت شعار بنك إسلامي.
- على بنك الجزائر العمل على بناء وتوفير متطلبات إرساء البنوك الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، مبنية على أسس ومرتكزات مستقلة عن المصارف الربوية.
- العمل على رفع كفاءة وتنمية مهارات العاملين ببنك البركة الجزائري على تطبيق وسائل الاستثمار، وتوعية المتعاملين مع بنك البركة بأهمية عقود المشاركات على حساب عقود المدائينة.

قائمة المراجع:

- report RIFD. (2018). *Reuters-Islamic finance development*.

- Report IFSB. (July 2020). *Islamic Financial Services Board, Islamic Financial Services Industry Stability Report*. Malaysia: Kuala Lumpur.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 4. (2018). مقرر رقم 18-01 المؤرخ في 2 يناير 2018، يتضمن نشر قائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر. المؤرخة في 10 جمادى الأولى عام 1439 الموافق لـ 28 يناير 2018م.
- بنك البركة الجزائري. (2021, 11 05). الموقع الإلكتروني لبنك البركة <https://albaraka-bank.com>
- تقارير النشاط السنوي. (2012-2019). التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري.
- تقارير بنك الجزائر. (2017، 2008). التقارير السنوية لبنك الجزائر.
- تقرير بنك الجزائر. (2017). التقرير السنوي لبنك الجزائر.
- رزيق، كمال، (2012 أبريل 05). تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية. الملتقى الدولي حول "التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية". الخرطوم.
- ناصر حيدر. (2008). الصيرفة الإسلامية بين منطق المداينة و منطق الاستثمار- تجربة بنك البركة الجزائري. الملتقى الوطني حول إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري. الجزائر: جامعة ورقلة.
- وضحة كريمة. (2019). واقع صيغ التمويل الإسلامية في الجزائر- حالة بنك البركة الجزائري. مجلة الحقوق و العلوم الانسانية-دراسات اقتصادية، 26(1)، ص 5.